

بحضور دبلوماسيين أمريكيين.. محكمة سعودية تقضي بسجن الطبيب فتحي 6 أعوام

التغيير

قضت محكمة في المملكة على الطبيب البارز الذي يحمل الجنسيين الأمريكية وجنسية المملكة وليد فتحي بالحبس لمدة 6 سنوات، وفقاً لما نقلته وسائل إعلام أمريكية ومصادر غربية.

ونقلت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية عن شخص مقرَّب من عائلة "فتحي"، قوله إن دبلوماسيين أمريكيين اثنين، حضرا جلسة استماع النطق بالحكم في المحكمة، التي عُقدت الثلاثاء في الرياض.

وبالإضافة إلى الحكم عليه بالسجن 6 سنوات، حكمت المحكمة بمنع فتحي وزوجته وأبنائهما الستة من السفر لمدة 6 سنوات أخرى، حسب المصدر ذاته.

ومدر الحكم على فتحي، بعد توجيه اتهامات إليه، بينها الحصول على الجنسية الأمريكية دون تصريح رسمي، ومشاركة منشورات على "تويتر" دعماً لانتفاضات الربيع العربي عام 2011.

وقال أحمد، نجل فتحي: "لم يكن كافيا أنهم أخفوا وسجنوا وعذبوا والدي دون سبب على الإطلاق، القيادة في المملكة أرادت أن تلحق بنا المزيد من الألم بالحكم على والدنا".

وأضاف: "نشعر بالغضب من هذا الحكم الجائر وندعو الرئيس (دونالد) ترامب وقادة الكونجرس للتدخل العاجل".

ومدر الحكم على الرغم من مطالبات الولايات المتحدة ومنظمات حقوقية نظام آل سعود من أجل الإفراج عن الطبيب البارز الذي أسس مستشفى معروفا في المملكة.

وفتحي يحمل الجنسية الأمريكية، وسبق احتجازه ضمن حملة "الريتز كارلتون" الشهيرة، في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، التي طالت أمراء ورجال أعمال ومسؤولين سابقين في المملكة، قبل أن يطلق سراحه في أغسطس/آب 2019.

وخلال احتجازه، تعرض للتعذيب، وفقا لما أخبر عائلته به.

وعلى الرغم من إطلاق سراحه العام الماضي، ظل "فتحي" وعائلته تحت طائلة للمنع من السفر، كما جُمِّدت كل ممتلكاتهم في المملكة، وظلّ يواجه اتهامات اعتبرت منظمات حقوق الإنسان ذات دوافع سياسية.

ولم يكن "فتحي" معارضا، بل لم يكن يتحدث في أمور السياسة، لكنه طبيب لامع وإداري ناجح تولى إدارة عدد من المؤسسات الطبية في المملكة، ثم اتجه إلى الإعلام فصار وجها معروفا ببرنامج "وَمَ حَيَاي" الذي بث فيه رسائل للارتقاء بالإنسان صحيا وروحيا.

وحسب ناشطين في الدفاع عن حقوق الإنسان، فإن السبب الحقيقي للضغوط التي تمارسها السلطات ضد "فتحي" يكمن في كونه إصلاحيا ناشطا مهموما بقضايا الإنسان في المملكة ونهضته ورفاهيته وفق منظومة تختلف عن تلك التي يتبناها محمد بن سلمان.

ووفق بيان سابق لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، فإن "فتحي" يحاكم بـ"تهم غامضة مرتبطة بنشاطه المدني على وسائل التواصل، ورفضه قتل المتظاهرين إبان الربيع العربي".

وعلى الرغم من الروابط الوثيقة بين "محمد بن سلمان، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي رفض مراراً توجيه انتقادات إلى سجل المملكة في حقوق الإنسان، فإن إدارته على غير العادة، تحدت صراحةً عن مأساة "فتيحي" وطالبت الحكومة في المملكة بالنظر إليه بعين الرأفة.